الرأي البعيد في ضوء المعنى في النقد النحوي

محمد كاظم عبادي أ.د. سامي ماضي إبراهيم
الجامعة المستنصرية/ كلية الآداب

المستخلص:
هذا البحث هو في الرأي البعيد في النقد النحوي والذي بحث الرأي البعيد في ضوء المعنى، وهو مقسّمٌ ثلاثة مباحث:
المبحث الأول: صيغة (شتّان) في اللغة من جهة ما قعده النحويون.
المبحث الثاني: بحث حرف الجر (اللام) بعد الفعل طوَّع .
المبحث الثالث: إعراب وبناء الفعل المُسند إلى ألف الاثنين والمؤكد بنون التوكيد المسبوق الجزم .
المبحث الرابع: المضارع المسند إلى ياء ضمير المخاطبة والمسبوق بأداة جزم (إما) والمؤكد بنون التوكيد.
وتناولنا في الخاتمة أهم النتائج التي توصل إليها البحث.
الكلمات المفتاحية: الرأي البعيد، المعنى، النقد النحوي

Abstract:
This research is about the distant opinion in grammatical criticism, which examines the distant opinion in light of meaning, and it is divided into three sections.
The first section: The form (sh-tan) in the language from the perspective of what grammarians have established. The second section: Research on the preposition (lam) after the verb "to obey." The third section: The parsing and construction of the verb attributed to the dual alif and confirmed by the nun of emphasis preceded by the jussive.
Fourth topic: The present tense based on the feminine pronoun ya' and preceded by the jussive particle (Either) and confirmed by the nun of emphasis. In the conclusion, we discussed the most important results reached by the research.
Keywords: distant opinion, meaning, grammatical criticism

المبحث الأول: صيغة (شتّان) في اللغة من جهة ما قعده النحويون:
قال الخليل (ت ١٧٠هـ) – في باب الشين والتاء – «شتَّ: الشَتُّ: مصدر الشيء الشتيت، وهو المفْتَرِق، وتقول شَتَّ شَعْبُهُم شتاتاً وشتًّا، أَي: تفرَّق جمعهم... ويُقال: وقعوا في أمرٍ شتٍّ وشتَّى، ويُقال: إِنِّي أَخاف عليكم الشَّتات، أَي: الفرقة» (الفراهيدي، دون تاريخ، صفحة ٢١٤/٦، (باب الشين والتاء))، فالخليل قد أشار إلى أنَّ (شَتَّان) تعني فَرُقَ أو الفُرْقة؛ وإلى ذلك المعنى ذهب ابن دريد (ت٣٢١هـ)، إذ قال: «شتَّ يشتُّ شتاتًا وهو التَّفَرُّق والاسم الشَّتْ والجمع أشتات» (الأزدي، ١٩٨٧، صفحة ٧٨/١ ، (مادة شتت))، وكذا ذهب الأصمعي (ت٢١٦هـ) وذلك فيما نقلهُ عنه الأزهري (ت٣٧٠هـ) إذ قال: «قال الأَصمعي: شتَّ بقلبي كذا وكذا أَي: فرَّقَهُ. ويُقال: شتَّ بي قومي، أَي فرَّقوا أَمري... ويُقال: إِنِّي أَخافُ عليكم الشتات، أَي الفُرْقة... وشتان مصروفَةٌ عَن شَتُتَ؛ فالفتحة التي في النون هي الفتحة التي كانت في التاء وتلك الفتحة تدل على أَنَّهُ مصروف عن الفعل الماضي» (الأزهري، ٢٠٠١، صفحة ١٨٤/١١) ، وزاد: «وشتان: مصروفَةٌ عن شَتُتَ؛ فالفتحة التي في النون هي الفتحة التي كانت في التاء وتلك الفتحة تدل على أَنَّهُ مصروفٌ عن الفعل الماضي» (الأزهري، ٢٠٠١، صفحة ١٨٤/١١) ، وذهب الزمخشريّ (ت٥٣٨هـ) –أيضًا– إلى أنَّ (شتَّان) بمعنى

(افترق) وأشار إلى ذلك فقال: «شَتَّ الشعْبُ شتاتًا، وشتتهم الله تعالى فتشتتوا وفرَّقهم البَيْنُ المُشَتِت فتفرَّقوا» (الزمخشري، ١٩٨٩، صفحة ٤٩٣/١ مادة ش ت ت)، فـ(شتَّان): «اسم ناب عَن فعلٍ ماضٍ وهو (افترق)» (الوقاد، ٢٠٠٠، صفحة ٢٨١/١)؛ ويُمكن أن نتبينَ معنًى آخرَ لـ(شتَّان) غير معنى (افترق) وهو معنى (بَعُدَ) وإلى ذلك المعنى ذهب الفارابي (ت٣٩٣هـ) فقال: «وشَتَّان ما هما، وشَتَّان ما عمرٌو وأخوه، أي بَعُدَ ما بينهما... وشَتَّان مصروفةٌ عن شتَتَ، فالفتحة التي في النون هي الفتحة التي كانت في التاء، لتدل على أنَّهُ مصروف عن الفعل الماضي» (الجوهري، ١٩٨٧، صفحة ٢٥٥/١).

وكذا ذهب الرازي (ت ٦٦٦هـ) الى أنَّ (شَتَّان) بمعنى (بَعُدَ)، فقال: «و(شَتَّان) ما هما، وشَتَّانَ ما زيدٌ وعمرٌو أَي بَعُدَ ما بينهما» (الرازي، ١٩٩٩، صفحة ١٦٦، مادة ش ت ت)، وإلى هذا ذهب ابن منظور (ت ٧١١ هـ) إذ فقال: «وشتَّان ما زيدٌ وعمرٌو، وشتَّان ما بينهما، أَي: بَعُدَ ما بينهما» (ابن منظور، ١٤١٤هـ، صفحة ٤٨/٢ مادة شتان) .

وعلى ما تقدَّم من معنى (شتَّان) قد اختلف النحويون في معناها، فذهب ابن السرَّاج (ت ٣١٦ هـ) إلى أَنَّها بمعنى (بَعُدَ)، إذ قال: «وشتَّان: مبني على الفتح لأَنَّهُ غير مؤنث فهو اسم للفعل إلاَّ أنَّ الفعل هنا غير أمر، وهو خبر ومعناه: البُعْد المفرط، وذلك قولُكَ: شَتّان زيدٌ وعمرٌو، معناه: بَعُدَ ما بين زيدٍ وعمرٍو جداً» (ابن السراج، ١٩٩٦، صفحة ١٣٣/٢)، وتبعه في ذلك أبو علي النحوي (ت٣٧٧هـ)، إذ قال: «شتَّان زيدٌ وعمرٌو، فهذا بمنزلةِ بَعُدَ زيدٌ وعمرٌو... وقالوا: هيهات زيد، يريدون بهِ بَعُدَ زيد» (العضدي، ١٩٦٩، صفحة ١٦٥) .

وخالفهم في هذا المعنى عددٌ من النحويين مِمَّن يرى أنَّ (شتَّان) بمعنى (افترق) ومنهم ابن الخشاب (ت٥٦٧هـ) إذ قال: «شتَّان زيدٌ وعمرٌو؛ وهو اسم لِتَفَرُّق أي تفرُّقَ ما بينهما، أَي ما بين حاليهما» (ابن الخشاب، ١٩٧٢، صفحة ٢٥٣)، فابن الخشاب يرى أنَّ (شتَّان) بمعنى (تفرَّق) وتبعه في ذلك العكبري (ت ٦١٦هـ)، إذ قال: «(شتَّان) هو اسم لـ(افترق) ولا يكون فاعِلهُ إلاَّ اثنين كقولِكَ: (شتَّان زيدٌ وعمرٌو)، أي: افترقا حملاً على أضلِهِ» (العكبري، ١٩٩٥، صفحة ٤٥٧/١)، وكذا ذهب ابن يعيش (ت٦٤٣هـ)، إذ قال: «(شتَّان) معناها تباين، وافترق» (ابن يعيش، ٢٠٠١، صفحة ٧٧/٣) ، وكذلك قال الرضي (ت٦٨٦هـ)، إذ قال: «شتَّان، بمعنى افترق» (الاستراباذي، ١٩٧٥، صفحة ١٠٣/٣) (ابن عقيل، دون تاريخ، صفحة ٣٠٢/٢)، غير أنَّ ابن عصفور (ت ٦٦٩هـ) ذهب إلى أَنَّ (شتان) بمعنى (تباعد) إذْ قال: «وقد يجعلون للأَفعال أسماء في الخبر، إلاَّ أَنَّ ذلك قليل، ومِنْهُ أُفٍّ مُنَوَّنَةٍ... وشتَّان بكسْرِ النون وفتحها، بمعنى: تباعد» (ابن عصفور، ١٤١٨هـ، صفحة ١٩٩).

ويبدو أنَّ هذا المعنى (تباعد) (بَعُدَ) ويتجلَّى ذلك فيما نقلَهُ عنه مُحب الدين الحلبي (ت ٧٧٨هـ) واصفًا –أي ابن عصفور– أنَّ (شتَّان) بمعنى (بَعُدَ) بعيدٌ، إذ قال: «وقال ابن عصفور: إِنَّهُ اسم لـ(بَعُدَ) وهو بعيد، فإِنَّه لو كان كذلك لكان مرادفًا لـ(هيهات) فكان يُذكر معها» (ناظر الجيش، ١٤٢٨هـ، صفحة ٣٨٤٧/٨)، فابن عصفور –فيما نقله عنه مُحب الدين– يرى أَنَّ (شتَّان) بمعنى (بَعُدَ) بعيد، وعلل ذلك لبُعْد أَنَّهُ لو كانت (شتَّان) بمعنى (بَعُدَ) لكانت مرادفة لـ(هيهات) ولذُكرت معها، وردَّ المحقق الأستاذ الدكتور علي محمد فاخر رأي ابن عصفور فيما نقله عَنه مُحِبُّ الدين إذ قال: «فيما ذكره المؤلف نظرٌ؛ لأَنَّ عدم ذكر (شَتَّان) مع (هيهات) ليس معناه أَنَّ (شتَّان) لا تكون بمعنى (بَعُدَ)، وقد ذكر النحويون واللغويون أنَّ معنى (شتَّان) بَعُدَ... و(شتان) ناب عَن تفرَّق وتباعد وهو مِن الأفعال التي تقتضي فاعلين لأَنَّ التفرُّق لا يحصل مِن واحد والقياس لا يأباه مِن جهة المعنى؛ لأَنَّهُ إذا تباعد ما بينهما فقد تباعد كل واحد منهما مِن الآخر... وأَمَّا (هيهات) وهو يقتضي فعلاً واحداً لا فعلين، والخلاصة: أَنَّه لا مانع في كون (شتَّان) بمعنى: بَعُدَ، مع ملاحظة الفرق الذي ذكرته بين(بَعُدَ) هذه وبين(بَعُدَ) الذي ناب عَنه(هيهات)» (ناظر الجيش، ١٤٢٨هـ، صفحة ٣٨٤٧/٨).

أقول: إنَّ كلام المحقق فيه نظر؛ إذ أجاز أنْ يكون (شتَّان) بمعنى (بَعُدَ) وهذا ما لا يكون لأنَّ (شتان): لا يكون فاعِلَهُ إلاَّ اثنين كقولك: «(شتان زيدٌ وعمرٌو)، أي: افترقا» (العكبري، ١٩٩٥، صفحة ٤٥٧/١)، و(بَعُدَ) الذي تنوب عَنه (هيهات) يقتضي فاعِلاً واحداً لا فاعلين ومِن هذه العِلَّة كان مِن الأولى أنْ يكون الحكم الذي ذهب إليه ابن عصفور – فيما نقله عَنه مُحب الدين– هو عدم جواز جعل (شتان) بمعنى بَعُدَ؛ لأنَّ (شتَّان) بمعنى (بَعُدَ) تقتضي فاعلاً واحداً بخلاف (شتان) بمعنى (افترق) التي تقتضي أن يكون فاعلُهُ اثنين، أي: (شتَّان زيدٌ وعمرٌو)، أي: افترقا، وهذا بخلاف جعل (شتَّان) بمعنى (بَعُدَ) وهو ما يقتضي أن يكون فاعِلُهُ واحد، نحو: بَعُدَ زيدٌ عَن عمرٍو، أو يكون فاعِلُهُ اثنين، نحو: بَعُدَ زيدٌ وعمرٌو عن المكان، غير أنَّ هذا لا يُحقق افتراقهما كما هو الحال في (شتان) بمعنى (افترق)؛ فـ(شتَّان) بمعنى (افترق) يتحقق فيه افتراق فاعِلَيهِ بخلاف جَعْلِ (شتان) بمعنى (بَعُدَ) فإنَّ هذا لا يُحقق افتراقهما عن بعض بل الافتراق في طرفٍ عن طرفٍ آخر نحو: بَعُدَ زيد عن عمرٍو، أو اقترافهما سويَّةً عن أمرٍ أو مكانٍ نحو: بَعُدَ زيدٌ وعمرٌو عن البيت.

المبحث الثاني: بحث حرف الجر (اللام) بعد الفعل طوَّع .

قراءة العامة (ابن جني، ١٩٩٠، صفحة ٢٠٩/١): (فطوَّعت له) أي بتضعيف الفعل وبعده اللاَّم في قوله تعالى: (فَطَوَّعَتْ لَهُ نَفْسُهُ قَتْلَ أَخِيهِ فَقَتَلَهُ فَأَصْبَحَ مِنَ الْخَاسِرِينَ)[المائدة: ٣٠]، وفي معنى: (طوَّعت له)، قال الفرَّاء (ت٢٠٧هـ): «وقوله: (فَطَوَّعَتْ لَهُ نَفْسُهُ قَتْلَ أَخِيهِ) [المائدة: ٣٠]، يُريد: متابعته» (الفراء، دون تاريخ، صفحة ٣٠٥/١) ، وقدَّم الأَخفش (ت ٢١٥هـ) معنًى آخر فقال: «وقال: (فَطَوَّعَتْ لَهُ نَفْسُهُ) مِثْلُ (فطوَّعت) معناه: (رخَّصت)» (الأخفش الأوسط، ١٩٩٠، صفحة ٢٨٠/١) ، ويرى الأزهري (ت ٣٧٠هـ) معنى غير ما تقدَّم، فقال: «قلت: والأشبه عِندي أَنْ يكون معنى (طوَّعت) سمَّحت وسهَّلت له نفسه بهواها المردي قتل أَخيه» (الأزهري، ٢٠٠١، صفحة ٦٧/٣)، وفي معنى «فطوَّعت» قال الماوردي (ت ٤٥٠هـ): «قوله تعالى: (فَطَوَّعَتْ لَهُ نَفْسُهُ قَتْلَ أَخِيهِ) [المائدة: ٣٠] معنى طوَّعت، وفيه ثلاثة تأويلات: أحدها: يعني شجَّعت، وهو قول مجاهد، والثاني: يعني زينت، وهو قول قتادة، والثالث: يعني فساعدته» (الماوردي، دون تاريخ، صفحة ٣٠/٢). فيتضح من هذه المعاني للفعل (طوَّع) والصيغة التي جاءَت عليها وهي: (فعَّل) أنها قد وقعت أكثر من مرّة مِن قِبَلِ النفس حتَّى هوَّنت لقابيل فكرة قتل أَخيه، إذ أَنَّ وزن (فعَّل) يكون «للتكثير غالباً، نحوَ: عَلَّقت، وقطّعتَ...» (ابن حاجب المالكي، ٢٠١٠، صفحة ٦٣)، وهو الغالب عليه. كما أَنَّ مجيءَ الفعل (طوَّع) مُعدًّى باللاَّم، أَي: (فطوَّعتْ له) للدلالة على اختصاص الفعل (طوَّع) بقابيل دون غيره، فهو مَن طوَّعَت له نَفسُه قَتْلَ أَخيهِ؛ فاللاَّم تدل على «الاختصاص: نحو: الجنَّةَ للمؤمنين... قيل وهو أَصل معانيها» (المرادي، ١٩٩٢، صفحة ٩٦) ؛ غير أَنَّ بعضهم ذهب إلى أَنَّ الفعل في الآية الكريمة هو (طاوع) متعدياً بـ(اللاَّم)، أَي: (طاوعت له) ونقل ذلك ابن جني (ت ٣٩٢هـ)، فقال: «ومِن ذلك قرأه الحسن بن عمران وأَبي واقد والجرَّاح، ورُوِيَتْ عن الحسن: (فَطَوَّعَتْ لَهُ نَفْسُهُ)» (ابن جني، ١٩٩٠، صفحة ٢٠٩/١).

وردَّ النحاس (ت ٣٣٨هـ) تعدّي الفعل (طاوع) باللاَّم على قراءة (طاوعت له) واصفاً ذلك بالبعيد؛ فقال: «وقرأ أبو واقد، قال فيه محمد بن سعد (ت٢٣٠هـ): (اسمه في رواية: محمد بن عَمَرَ الحارث بن مالِك، وفي رواية: هشام بن محمد بن السائب الحارث بن عوف، وفي رواية غيرهما: عوف بن احث بن أسيد بن جابر بن عويرة بن عبد مناف بن شجع بن عامر بن ليث، وأسلم أبو واقد قديماً وكان يحمل لواء بني ليث وضمرة وسعد بن بكر يوم الفتح وبعثه رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) حين أراد الخروج إلى تبوك إلى بني ليث... وقد روى أبو واقد عن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) أحاديث وبقي بعده زماناً ثم خرج إلى مكة فجاور بها سنة فمات بها) (ابن سعد، ٢٠٠١، صفحة ١٢٠/٥) (ابن حجر العسقلاني، ١٤١٥هـ، صفحة ٣٧٠/٧) (فَطَوَّعَتْ لَهُ نَفْسُهُ) [المائدة: ٣٠]... هذا بعيد لأَنَّه إنما يُقال: طاوعتْهُ نفسُه» (النحاس، ١٤٢١هـ، صفحة ٢٦٥/١)

، فالنحاس استبعد تعدي الفعل (طاوع) باللاَّم: أي (طاوعت له) واصفاً ذلك بالبعيد ومُشيراً إلى تعديه بنفسِهِ وهذا يعني أَنَّ الفعل (طاوع) يتعدى بنفسِهِ دون الحاجةِ إلى حرفٍ يتعدى به، نحو: طاوعتْهُ نفسُه؛ إذ أَنَّ الفعل المتعدي على ضربين هما: «فعل متعدٍّ بغيره، وفعل متعدٍّ بنفسِهِ» (أبو البركات الأنباري، ٢٠٠٤، صفحة ٩٧) ؛ والفعل (طاوع) يتعدى بنفسِهِ كما يرى النحاس ذلك، غير أَنَّه قد حكم على كونه متعديًا باللاَّم بالبعيد وليس بالامتناع، وهذا يعني أَنَّ ثَمَّة احتمال لتعدي الفعل (طاوع) باللاَّم، أَي: (طاوعتُ له) وهو ما سوَّغ أَنَّ يكون الحكم في تعدّيه – عند النحاس – بعيداً وليس ممتنعًا، وتجلَّى ذلك الاحتمال فيما نقله ابن جني فيمَن قرأ (طاوعت له) مفسِّراً تعدية الفعل (طاوع) باللاَّم، أي: (طاوعت له)، فقال: «ينبغي – والله أعلم – أَنْ يكون هذا على أَنَّ قَتْلَ أَخيه جذبه إلى نفسهِ ودعاه، إلى ذلك، فأَجابته نَفْسُهُ وطاوعته» (ابن جني، ١٩٩٠، صفحة ٢٠٩/١)، وزاد الزمخشري (ت ٥٣٨هـ) في بيان تعدية الفعل (طاوع) باللاَّم، فقال: «وفيه وجهان: أَنْ يكون ما جاء مِن (فَاعَل) بمعنى (فعل)، وأَنْ يُراد أَنْ قتل أَخيه كأَنَّه دعا نفسه إلى الإقدام عليه فطاوعته ولم تمتنع، و(له) لزيادة الربط كقولك: (حفظتُ لزيدٍ ماله)» (الزمخشري ج.، ١٤٠٧، صفحة ٦٢٦/١).

وتبعه في ذلك ابن عطيَّة (ت ٥٤٢هـ) فقال: «وقرأ الحسن بن أبي الحسن والجرَّاح والحسن بن عمران وأَبو واقد (فطاوعت) والمعنى كأن يدعو الى نفسِه بسبب الحقد والحسد الذي أَصاب قابيل، وكأَنَّ النفس تأبى لذلك ويصعب عليها، وكُل جهةٍ تُريد أَنَّ تُطيعها الأُخرى، إلى أَنْ تفاقم الأَمر وطاوعت النفس القتل فواقعته» (ابن عطية الاندلسي، ١٤٢٢هـ، صفحة ١٨٠/٢).

غير أَنَّ المعنى لتعدية الفعل باللاَّم (طاوعت له)، يُخالف المعنى فيما عليه الجمهور في قراءة (طوَّعت له)؛ فالفعل المضعَّف (طوَّع) المتعدي باللاَّم يتضح فيه أَنَّ النفس هي مَن طوَّعت له وفي ذلك قال ابن عطيَّة (ت ٥٤٢هـ): «وقرأ الجمهور (فطوَّعت) والمعنى أَنَّ القتل في ذاته مستصْعَب عظيم على النفوس فرد هذه النفس اللجوجة الأَمَّارة بالسوء طائعاً مُنقاداً حتى واقعه صاحب هذه النفس» (ابن عطية الاندلسي، ١٤٢٢هـ، صفحة ١٨٠/٢) ؛ وكذا ذهب الرازي (ت٦٠٦هـ) فقال: «قال المفسّرون سَهَّلت نفسُه قَتْلَ أَخيه. ومنهم مَن قال شجَّعته، وتحقيق الكلام أَنَّ الإنسان إذا تصوَّر مِن القتل العمد العدوان كونَهُ مِن أَعظم الكبائر، فهذا الاعتقاد يصير صارفًا له عن فِعْله فيكون هذا الفعل كالشيء العاصي المتمرّد عليه الذي لا يُطيعُهُ بوجهٍ البتَّةَ، فإذا أوردت النفس أَنواع وساوسِها العجيبة صار هذا الفعل سهلاً عليه، فكأَنَّ النفس جعلت بوساوسها العجيبة هذا الفعل كالمطيع له بعد أَنْ كان كالعاصي المتمرّد عليه» (فخر الدين الرازي، ١٤٢٠هـ، صفحة ٣٤٠/١١).

وتبعهُ القرطبي (ت ٦٧١هـ) فقال: «قوله تعالى: (فَطَوَّعَتْ لَهُ نَفْسُهُ) [المائدة: ٣٠]، أَي سوَّلت وسهَّلت نَفسُهُ عليه الأمر وشجَّعَتْه وصوَّرت له أَنَّ قَتْلَ أَخيهِ طوْعٌ سهلٌ» (القرطبي، ١٩٦٤، صفحة ١٣٨/٦) ، وزاد البيضاوي (ت٦٨٥هـ)، فقال: «فطوَّعت له نَفسُهُ قَتْلَ أَخيهِ فسَهَّلَت له ووسعته» (الشيرازي، ١٤١٨هـ، صفحة ١٢٤/٢) ، ومما تقدَّم في تعدي الفعلين (طوَّع) و(طاوع) في الآية الكريمة، يتضح الفرق في المعنى، إذْ يتضح من الفعل المضعَّف المتعدي باللاَّم في (طوَّعت له نفسُه) أَنَّ النفس هي من طوَّعت وسهَّلت وشجَّعَت قابيل على قتلِ أخيهِ هابيل، في حين أَنَّ المعنى من الفعل غير المضعَّف المتعدي باللاَّم في (طاوعت له) هو أَنَّ النفس لم يكن منها أَي محاولات لدفع قابيل لقتل أخيهِ سوى أَنها استجابة لرغبتهِ في ذلك مشاركته فيها كون (طاوع) على وزن (فاعل) و»غالب معانيهِ المشاركة في الفعل» (الأفغاني، ٢٠٠٣، صفحة ٣٧) .

ونخلص ممَّا تقدَّم إلى أَنَّ تعدي الفعل (طاوع) باللاَّم لا يكون – في بعض المواضع – بعيداً، كقراءة (فطاوعت له) على فرض صحتها؛ كونَ غرض تعدّيهِ باللاَّم هو لغرض الاختصاص الذي تدل عليه اللاَّم – كما فيما تقدَّم – فقد خُصَّ الفعل (طاوع) عَن طريق اللاَّم بقابيل دون سواه، فهو من طاوعت له نفسُه حصراً دون غيره؛ وهذا يختلف تماماً عمَّا أشار إليه النحاس بأنه (إنما يقال: طاوعتُ نفسه) أي تعدي الفعل بدون اللاَّم، فتكون المطاوعَة

ليست مخصوصة بقابيل – فهي ليست كـ(طاوعت له)– إذ يمكن أَنَّ تحتمل مطاوعتها أي (النفس) لغيره أيضًا؛ فتعدي الفعل (طاوع) باللاَّم كان لغرض الاختصاص وإلاَّ فإنهَّ يتعدى الى مفعوله من دون الحاجة الى حرف كحرف اللاَّم – في الآية المباركة – ويبدوا أَنَّ ما سوغ للنحاس حكمه بالبعيد – أيضاً – على تعدي الفعل (طاوع) باللاَّم هو (السماع) الذي أشار إليه ابن عصفور (ت ٦٦٩ هـ) فقد قال: «والقسم الذي يتعدى إلى واحد تارةً بنفسه وتارةً بحرف الجر لا سبيل الى معرفته إلاَّ بالسماع، نحو: (نصحتُ زيداً ونصحت له)، وأَمثاله» (ابن خروف الأشبيلي، ١٤١٩هـ، صفحة ٢٧٤/١)، ومثل ذلك ما قاله ابن منظور (ت٧١١هـ) وهو: «أَطعْتُه وأَطعتُ له. ويُقال أيضًا: طِعْتُ لَهُ» (ابن منظور، ١٤١٤هـ، صفحة ٢٧٢٠/٤ مادة طوع)، إذ عزا الزجاجي تعدي هذه الأفعال باللاَّم على الرغم في كونها متعدية بنفسها الى الاستعمال مُشيراً الى رأي بعض النحويين فقد قال: «وزعم بعض النحويين أَنَّهُ لا يتصور أَنْ يوجد فعلٌ تارةً يتعدى بنفسه وتارةً بحرف الجر، لأَنّهُ محال أَنْ يكون الفعل قوياً ضعيفاً في حال واحدة، ولا المفعول محلاً للفعل وغير محلٍ للفعل في حين واحدٍ، وهو الصحيح. ينبغي على هذا أَنْ يُجْعل: (نصحتُ زيداً)، وأَمثاله الأصل فيه: (نصحت لزيدٍ)، ثمَّ حُذِفَ حرف الجر منه في الاستعمال» (ابن خروف الأشبيلي، ١٤١٩هـ، صفحة ٢٧٤/١).

أَقول: على فرض أَنَّ شيوع الاستعمال في الفعل (طاوع) حتَّم أَنْ يأتي متعدياً من دون حرف جر كحرف اللاَّم في (طاوعت له)، غير أَنَّ القول بالاستعمال لا يمكن اسقاطهُ على الفعل (طاوع) في تعديه في قراءة (طاوعت له) أو على الفعل (طوَّع)، في تعديه في قراءة الجمهور (طوَّعت له) كون اللاَّم في الآية الكريمة جاءت لغرض دلالي وهو الاختصاص، أي اختصاص التطويع بقابيل دون غيره. ومن هنا لا يمكن قياس التركيب القرآني على ما نُقل من كلام البشر؛ ليكون تعدي الفعل (طاوع) باللاَّم بعيداً فيمَن قرأ (طاوعت له) –كما أشار النحاس – بل أَنَّ تعديهِ باللاَّم في مِثلِ هذا الموضع في قتل اخيهِ هابيل لغرض دلالة الاختصاص المنوطة بالفعل (طاوع) عن طريق تعديه بهذا الحرف للاختصاص. كما أَنَّ كون الفعل في الآية هو (طوَّع) أو (طاوع) فاللاَّم وجودها لهذا الغرض هو الاختصاص مع الفرق في المعنى بين (طوَّعت له) و(طاوعت له) كما بينتُ فيما مضى بما بينَّه المفسرون.

المبحث الثالث: إعراب وبناء الفعل المُسند إلى ألف الاثنين والمؤكد بنون التوكيد المسبوق الجزم .

أشار سيبويه (ت ١٨٠هـ) إلى نون التوكيد وموضعها الفعل، فقال: «فمن مواضعها الفعل الذي للأَمر والنهي، وذلك قولُكَ: لا تفْعَلَنَّ ذاك واضرِبَنَّ زيداً. فهذه الثقيلة ومن مواضعها الفعل الذي لم يجبْ، الذي دخلته لام القسم فذلك لا تفارقه الخفيفة أو الثقيلة...» (سيبويه، دون تاريخ، صفحة ٥٠٩/٣) ، وبيَّن سيبويه – في باب أحوال الحروف التي قبل النون الخفيفة والثقيلة – الحركة التي يكون عليها آخر الفعل عند اتصاله بنون التوكيد، ومن ذلك حركة فعل الاثنين المضارع، فقال: «وإن كان فعل الاثنين مرفوعاً وأُدخلت النون الثقيلة، قال سيبويه: (ولم تكن الخفيفة ههنا لأَنها ساكنة ليست مدغمة فلا تثبت مع الألف، ولا يجوز حذف الألف فيلتبس بالواحد) (سيبويه، دون تاريخ، صفحة ٥١٣/٣) ، حُذفت نون الاثنين لاجتماع النونات» (سيبويه، دون تاريخ، صفحة ٥١٩/٣) ، فسيبويه بيَّن حالة الحرف الأخير لفعل الاثنين المضارع – في حالة الرفع – عند اتصاله بنون التوكيد بأَنَّ نون الفعل أي (نون الرفع) له ستكون محذوفة وتبعه ابن السراج (ت ٣١٦هـ) إذ قال: «فإذا أُدخلت النون الشديدة على «يفعلان» حُذفت النون التي هي علامة الرفع لاجتماع النونات ولأَنَّ حَقَّهُ البناء فينبغي أَنْ تطرح الذي هو علامة الرفع» (ابن السراج، ١٩٩٦، صفحة ٢٠١/٢)، غير أَنَّ سيبويه قد أشار إلى حَذف النون –أيضاً– لفعل الاثنين المضارع في حالة الجزم، فقال: «فإذا أُدخلت الثقيلة في فعل الاثنين... وذلك قولُك: لا تفْعَلانِّ ذلك(وَلَا تَتَّبِعَانِّ سَبِيلَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ)[يونس: ٨٩].... فنون الرفع تذهب هاهنا» (سيبويه، دون تاريخ، صفحة ٥٢٣/٣).

وكذلك ذهب المبرِّد (ت ١٧٥هـ) مُسَمِّيًا حَذف النون – فيما تقدَّم عند سيبويه – بالبناء؛ أي أَنَّ الفعل مبنيٌّ

بحذف النون، إذ قال – في باب تغيير الأَفعال للنونين الخفيفة والثقيلة «اعلم أَنَّ الأَفعال – مرفوعة كانت أو منصوبة أو مجزومة – فإنها تبنى مع دخول النون.... فإذا ثنَّيت، فإنَّ نظير الفتح في الواحد حذف النون... ألا ترى أَنَّك إذا قلت: لن تضربَ يا فتى، قلت للمرأة – إذا خاطبتها – لن تضربي، وكذلك لم تضربا...» (المبرد، دون تاريخ، صفحة ١٣٤/٢) ، فالمبرّد قد أشار إلى حذف النون في الفعل المجزوم (لم تضربا) عند اتصاله بنون التوكيد الثقيلة، وهو ما سمَّاه بالبناء، أي أَنَّه مبنيٌّ على حذف نون الرفع؛ وكذا ذهب ابن جني (ت ٣٩٢هـ)–في باب النونين– فقال: «وتقول في التثنية «لا تضربانِّ زيداً»... حُذفت النون لزوال الرفع وبقيت الكسرة تدل عليها» (ابن جني، اللمع في العربية، دون تاريخ، صفحة ٢٠٠) .

فابن جني قد أشار إلى حذف نون الرفع في الفعل المضارع «لا تضربانِّ» المسبوق بجزم عند اتصاله بنون التوكيد فيتضح مما تقدَّم أَنَّ حذف نون الرفع لفعل الاثنين المضارع المسبوق بجزم هو بسبب اتصاله بنون التوكيد الثقيلة فهي مَن جعلته مبنيًّا على حذف النون وليس حذف النون بسبب كونه مسبوقاً بحرف جزم، أَي معربًا، وهو ما أشار إليه البصريون إذ قالوا: «نون الاثنين التي للإعراب تسقط؛ لأَنَّ نون التوكيد إذا دخلت على الفعل المعرب أكّدت فيه الفعليَّة فردَّته إلى أصله وهو البناء» (أبو البركات الأنباري ك.، دون تاريخ، صفحة ١٨٥/٢).

غير أنَّ ابن الدهان (ت ٥٦٩هـ) ذهب إلى أَنَّ فعل الاثنين المؤَكَّد بنون التوكيد الثقيلة والمسبوق بأداة جزم يكون معربًا لا مبنيًّا وذلك فيما نقله عنه ابن الخباز (ت ٦٣٨هـ)، واصفاً ما ذهب إليه ابن الدهان بالبعيد، إذ قال: «وتقول في توكيد فعل الاثنين: لا تضربانِّ زيداً حُذفت نون الرفع لأَنَّ الفعل صار مبنيًّا، وقال ابن الدهان: هو معرب، وهذا بعيد» (ابن الخباز، ٢٠٠٧، صفحة ٥٢٩).

فابن الخباز يرى أَنَّ فعل الاثنين المضارع – المسبوق بـ(لا) الناهية الجازمة – أَنَّه مبنيٌّ على حذف نون الرفع، بينما يرى أبن الدهان أَنَّه معربٌ وهذا ما حكم عليه ابن الدهان بالبعيد.

غير أنِّ حكم البعيد الذي ذهب إليه ابن الدهان في بناء فعل الاثنين المضارع المسبوق بأداة جزم عند اتصاله بنون التوكيد الثقيلة جاء على ما يرى بأَنَّ حذف نون الرفع هو بسبب الجزم كونه مسبوق بـ(لا) الناهية الجازمة في: (لا تضربانِّ زيداً) فيكون عنده معرباً لا مبنياً –كما اشار إلى ذلك فيما تقدم – غيرِ أَنَّ الحكم بالبعيد في بناء المضارع المسبوق بجزم والمؤَكَّد بنون التوكيد الثقيلة يحتمل أن يكون المضارع المسبوق بجزم والمؤكد مبنيًّا –كون الحكمُ بعيداً وليس ممتنعاً – وهو ما ذهب إليه النحويون فيما تقدَّم؛ وهو الراجح لأنَّ–الأقرب – لحذف نون الرفع في: (لا تضربانِّ زيداً) هو حذفها بسبب اتصال الفعل بنون التوكيد إذْ يتحقق بذلك توالي ثلاث نونات مما استوجب حذف نون الرفع –كما أشار إلى ذلك سيبويه ومن تبعه فيما تقدَّم – فكان الفعل مبنيًّا على حذف نون الرفع بفعل اتصاله بنون التوكيد وهذا هو الأقرب مِن أَنَّ تكون نون الرفع حذفت بسبب جزم الفعل بـ(لا) الجازمة ليكون عندها الفعل معربًا في: (لا تضربانِّ زيداً)؛ وما يؤكّد حالة البناء بحذف نون الرفع هو الأصل الذي قال به النحويون إذ لا خلاف في بناء الفعل المضارع عِند اتصاله بنون التوكيد وهو ما عليه الجمهور فيما نقله عنهم ابن عقيل (ت ٧٦٩هـ)، إذ قال: «أَنَّ الفعل المضارع لا يُبنى إلاّ إذا باشرته نون التوكيد، نحو: (هل تضربَنَّ يا زيدُ) فإنْ لم تباشر أُعرب، وهذا هو مذهب الجمهور» (ابن عقيل، دون تاريخ، صفحة ٣٩/١)، ومِن هنا قد تبيَّن أَنَّ الفعل المضارع عِند اتصاله بنون التوكيد يكون مبنيًّا لا معربًا؛ وهذا يعني أَنَّ فعل الاثنين المضارع المسبوق بجزم والمؤَكَّد بنون التوكيد الثقيلة في: (لا تضربانِّ زيداً) مبنيٌّ أيضًا وأَنَّ بناءَه على حذف نون الرفع هو بسبب اتصاله بنون التوكيد الثقيلة والذي يتحقق من ذلك الاتصال توالي ثلاث نونات مما يؤدي الى حذف نون الرفع؛ وهو الراجح على ما ذهب اليه ابن الدهان مِن كون الفعل في (لا تضربانِّ زيداً) معربًا بسبب حذف النون بـ(لا) الناهية الجازمة وليس بسبب نون التوكيد.

وزيادة على ما تقدَّم من آراء النحويين التي تُشير إلى بناء فعل الاثنين المضارع – المسبوق بأداة جزم والمؤَكَّد بنون

التوكيد – على حذف النون، هو ما ذهب إليه الخليل (ت ١٧٠هـ) في اعرابِهِ للفعل في «وَلَا تَتَّبِعَانِ» في قوله تعالى:(فَاسْتَقِيمَا وَلَا تَتَّبِعَانِّ سَبِيلَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ)[يونس: ٨٩]، إذ قال: «ثم قال (ولا تتبعان) بالنون ومحلَّه الجزم لأَنَّهُ نهي والنون الثقيلة لا تسقط في أَمرٍ ولا نهي وهي ثابتَةٌ أَبدًا إذا أردت توكيد الأمر والنهي ولا تسقط في محل الرفع والنصب تقول: لا تضربَنَّ زيداً ولا تسخطنَّ أَباك ولا تخرجانِّ للإثنين..» (ابن تميم الفراهيدي، ١٩٩٥، صفحة ٢١٢).

فنلمس من إعراب الخليل لفعل الاثنين المضارع والمسبوق بأداة جزم والمؤكّد بنون التوكيد في قوله تعالى:(وَلَا تَتَّبِعَانِ) بأنَّه مبنيٌ على حذف نون الرفع في محلِّ جزمٍ، وكذا ذهب النحاس (ت٣٣٨هـ)، إذْ قال: «(وَلَا تَتَّبِعَانِ) في موضع جزم على النهي والنون للتوكيد وحُرِّكت لالتقاء الساكنين وأُختير لها الكسر لأَنها أُشبهت نون الاثنين» (النحاس، ١٤٢١هـ، صفحة ١٥٧/٢).

وزاد العكبري (ت٦١٦هـ):«(وَلَا تَتَّبِعَانِ) يُقرأ بتشديد النون، والنون للتوكيد، والفعل مبنيٌ معها، والنون التي تدخل للرفع لا وجه لها هاهنا لأَنَّ الفعل هُنا غير معرب» (الطوسي، ١٩٦٩، صفحة ٦٨٥/٢) ؛ فهذا وما تقدَّم يُرجح أن يكون الفعل في: (ولا تضربانِّ زيداً) مَبنيٌ؛ لا معربٌ كما يرى ابن الدهان.

المبحث الرابع: المضارع المسند إلى ياء ضمير المخاطبة والمسبوق بأداة جزم (إما) والمؤكد بنون التوكيد.

قرأ الجمهور (تَرِيَنَّ) بكسر الياء وتشديد النون في قوله تعالى:(فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا)[مريم: ٢٦]، وهو ما عليه رسم الآية في القُرآنِ الكريم وقد ذهب النحويون إلى بيان سبب هذه القراءة (تَرِيَنَّ) بنون التوكيد ومنهم سيبويه (ت١٨٠هـ)، فقال: «ومن مواضعها حروف الجزاء إذا وقعت بينها وبين الفعل (ما) للتوكيد؛ وذلك لأَنَّهم شبَّهوا (ما) باللاَّم في (لتفعلنَّ)، لمَّا وقع التوكيد قبل الفعل ألزموا النون آخره كما ألزموا هذه اللاَّم، وإنْ شئت لم تقحم النون كما أنك إنْ شئت لم تجيء بها، فأمَّا اللاَّم فهي لازمة في اليمين، فشبَّهوا (ما) هذه إذ جاءت توكيداً قبل الفعل بهذه (اللاَّم) التي جاءت لإثبات النون، فمن ذلك قولك: إمَّا تأتِيَنّي آتِك، وأَيُّهم ما فقولنَّ ذاك تَجزِه وتصديق ذلك قولُهُ (عزوجل)(وَإِمَّا تُعْرِضَنَّ عَنْهُمُ ابْتِغَاءَ رَحْمَةٍ مِّن رَّبِّكَ)[الاسراء: ٢٨]، وقال:(فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا)[مريم: ٢٦]» (سيبويه، دون تاريخ، الصفحات ٥١٤/٣–٥١٥)، فسيبويه قد بيَّن علة مجيء نون التوكيد في الفعل (تَرِيَنَّ) وهو أَنَّه عندما يأتي بعد حرف الجزاء الحرف (ما) ثم يأتي بعد ذلك الفعل كما هو تركيب الآية الكريمة:(فَإِمَّا تَرَيِنَّ) فهي متكونة مِن (إنْ) الشرطيَّة و(ما)» (ابن السراج، ١٩٩٦، صفحة ٢٠٠/٢)، فإنَّ (ما) هذه قد شُبهت بحرف التوكيد، في صيغة (لتفعلنَّ) ولمَّا وقعت اللاَّم قبل الفعل ألزم العرب نون التوكيد في آخره، كذلك (ما) لمَّا وقعت قبل الفعل قد ألزموا الفعل بعدها نون التوكيد فكانت (ما) للتوكيد، كما أَنَّ اللاَّم في صيغة (لتفعَلَنَّ) للتوكيد، وكما أَنَّ اللاَّم في هذه الصيغة استلزمت نون التوكيد فكذلك (ما) أيضاً تستلزم نون التوكيد في الفعل بعدها كما هو تركيب الآية (فَإِمَّا تَرَيِنَّ) مِن باب تشبيه (ما) بلام التوكيد؛ و (ما) التي تستلزم دخول نون التوكيد على فعلها هي (ما) التي تكون بعد حرف الجزاء كما أشار إلى ذلك المبرد (ت ١٧٥هـ) فقال: (وتدخل الخفيفة كما تدخل الثقيلة؛ لأنها في التوكيد على ما ذكرت لك ومِن مواضعها: «الجزاء إذا لحقت (ما) زائدة في حرف الجزاء؛ لأنها تكون كاللاَّم التي تلحق في القسم في قولُك: لأَفْعَلَنَّ.... فمن ذلك قول الله (عزوجل): ((فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا))» (المبرد، دون تاريخ، الصفحات ١٣/٣–١٤)، وكذا ذهب ابن السرَّاج (ت ٣١٦هـ) فقال: «ومن مواضعها حروف الجزاء إذا أُوقعت بينها وبين الفعل (ما) للتوكيد» (ابن السراج، ١٩٩٦، صفحة ٢٠٠/٢)، وعليه فإنَّ دخول نون التوكيد في المضارع كما في الآية الكريمة(فَإِمَّا تَرَيِنَّ)، فإنَّه مُطَّرِدٌ وإلى ذلك أشار ابن طولون (ت٩٥٣هـ)، إذ قال: «وأمَّا المضارع فينقسم تأكيده بهما إلى مُطَّرِد، وإلى قليل، فالمُطَّرِد... أنْ يقع بعد (إنْ) الشرطية المؤكَّدة بـ(ما) نحو: ((فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا))»(ابن طولون، ٢٠٠٢، الصفحات ١٦٦/٢–١٦٧).

وأشار النيسابوري (ت ٤٦٨هـ) إلى قول النحاة في علةِ قراءةِ (ترينَّ) بنون التوكيد، فقال: «(فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا)[مريم: ٢٦]...، ونحو ذلك عِند النحويين إنما هو لحاق (ما) أول الفعل بعد (إن) فلذلك صار موضعاً للنونين، بعد أن لم يكن لهما موضعاً» (النيسابوري، ١٤٣٠هـ، صفحة ٤١٣/٢)، وكذا ذهب الباقولي (ت ٥٤٣هـ) فقال: «السبب الذي له دخلت النون الشرط في ... «(فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا)[مريم: ٢٦]... ونحو ذلك عند النحويين، إنما هو لحاق (ما) أوَّل الفعل بعد (إن)، فلذلك صار موضعاً للتنوين بعد إن لم يكن لهما موضع» (الباقولي، ١٤٢٠هـ، صفحة ٦٠٥/٢)، وزَاد ابن يعيش (ت ٦٤١هـ) فقال: «زيدت (ما) على (إنْ) لتأكيد معنى الجزاء، ويدخل معها نون التوكيد، وإن لم يكن الشرط في مواضعها؛ لأنَّ موضعها الأمرُ والنهي وما أشبههما ممَّا كان غير موجب» (ابن يعيش، ٢٠٠١، صفحة ١١٥/٥)، وقال أبو الفداء (ت ٧٣٢هـ): «وكَثُرَ دخول نون التأكيد على فعل الشرط عِند تأكيد إنْ الشرطيَّة بما كقوله تعالى: (عزوجل): (فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا)[مريم: ٢٦]» (ابن شاهنشاه، دون تاريخ، صفحة ١٢٨/٢).

ومما تقدَّم قد تبين علة قراءة الفعل (تَرَيِنَّ) في الآية الكريمة بنون التوكيد وهذا التوكيد بالنون جاء بعد حذف نون الفعل التي هي علامة الرفع بسبب جزم الفعل بـ(إنْ) الشرطية المدغمة بـ(ما) وقد بيَّن ذلك مكي بن أبي طالب (ت٤٣٧هـ) فقال: «فإمَّا تَرِينَّ وزنه في الأَصل تفعلين كتضربين وأصل لفظِهِ ترأيين فأُلقيت حركة الهمزة على الرَّاء كما يُفعل في ترى ثُمَّ أُبدل من الياء المكسورة التي هي لام الفعل ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ثُمَّ حُذِف الألف لسكونها وسكون ياء التأنيث بعدها فبقي تَرِينَّ فدخلت النون المشدَّدة للتأكيد فحذفت نون الإعراب للبناء وكسرت الياء لسكونها وسكون أوَّل النون المشدَّدة ولم تُحذف الياء إذ ليس قبلها كسرة تدل عليها ولأنَّه قد حُذف قبلها فصارت تَرِينَّ كما هي في التلاوة كما فهم ذلك) (القيرواني الأندلسي، ١٤٠٥هـ، صفحة ٤٥٣/٢) ؛ غير أنَّ (تَرِينَّ) قد قرأها طلحة (تَرَيْنَ).

قال ابن جني (ت ٣٩٢هـ): «ومِن ذلك قراءة طلحة (فإما تَرَيْنَ)» (ابن جني، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القرات والإيضاح عنها، ١٩٩٠، صفحة ٣٦٨/٦) (الطبرسي، ٢٠٠٩، صفحة ٣٦٨/٦) قال القرطبي (ت ٦٧١هـ): (وقرأ طلحة وأبو جعفر وشيبة «لا تريْن» بسكون الياء وفتح النون خفيفة) (القرطبي، ١٩٦٤، صفحة ٩٧/١١) ، وهذه القراءة (تَرَيْنَ) على بقاء نون الفعل والتي هي علامة الرفع تعني أنَّ الفعل لم يُجزم بـ(إنْ) الشرطية المدغمة بـ(ما) وأشار العكبري (ت ٦١٦هـ) إلى تلك القراءة (تَرَيْنَ) واصفاً عدم جزم الفعل بـ(إن) المدغمة بـ(ما) بأنه بعيد؛ فقال: «ويُقرأ تَرَيْنَ – بإسكان الياء وتخفيف النون – على أنَّه لم يُجزم بـ(إمَّا)، وهو بعيد» (الطوسي، ١٩٦٩، صفحة ٨٧٣/٢).

أي: إن الفعل (تَرَيْنَ) هو مِن الأَفعال الخمسة وأصله (تَرْأَيِيْنَ) –كما تقدم– وعندما سُبِق بـ(إنْ) الجازمة المدغمة بـ(ما) كان مِن الطبيعي أنَّ تُحذف نون الرفع كون الفعل مجزوم، وعِندما جاءت القراءة (تَرَيْنَ) ببقاء نون الرفع هذا يعني أنَّ الفعل (تَرَيْنَ) لم يجزم بحذف النون مع وجود أداة الجزم (إن) المدغمة التي تسبقه وهذا ما استبعده العكبري ووصفه بالبعيد، فضلاً عن عدم توكيد الفعل بنون التوكيد، وبهذا تكون تلك القراءة (تَرَيْنَ) بعيدة؛ ويتضح مِن حُكم البعيد في بقاء النون في الفعل (تَرَيْنَ) المسبوق بجازِم أنَّ ثَمَّة احتمال لبقاء نون الرفع في (تَرَيْنَ) على الرغم من كونها مسبوقة بأداة جزم كون الحكمُ بعيداً وليس ممتنعاً؛ ونلمس ذلك الاحتمال الذي جعله العكبري سبباً لحكمه بالبعيد وليس الامتناع مُتمثلاً في كون إثبات نون الرفع في الفعل في حالة الجزم بالقياس على لغة جاءت على لسان الشاعر (ابن جني، سر صناعة الإعراب، ٢٠٠٠، صفحة ٤٢/٢) (ابن جني، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القرات والإيضاح عنها، ١٩٩٠، صفحة ٤٢/٢) (ابن منظور، ١٤١٤هـ، صفحة ١٩٨/٩) (العيني، ٢٠١٠، صفحة ٢١٣/٤) :

لولا فوارسُ من قيسٍ وأُسرتِهم يوم الصُّلَيْفَاءِ لَم يُوفُونَ بالجارِ

وفي ذلك قال ابن جني: «وأَمَّا قراءة طلحة: (فإِمَّا ترِيْنَ) فشاذة، ولستُ أَقول إِنها لحن لثبات علم الرفع، وهو النون في حال الجزم، لكن تلك لغة: أَنْ تَثْبُتْ هذه النون في الجزم، وأَنشد أبو الحسن:

لولا فوارسُ بن قيس وأُسرتِهم يوم الصُّلَيْفَاءِ لَمْ يُوفُون بالجارِ»

(ابن جني، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القرات والإيضاح عنها، ١٩٩٠، صفحة ٤٢/٢)

فابن جني يَعُدُّ ثبوت حرف الرفع النون في الفعل (ترِيْنَ) على الرغم من كونَه مسبوق (إِنْ) الجازمة المدغمة بـ(ما) يَعُدُّ ذلك لغة؛ ويصف ثبوت النون بأنه شاذٌ.

وكذا ذهب الهمذاني (ت٦٤٣هـ) واصفاً تلك القراءة (فإِمَّا تَرَيْنَ) بثبوت نون الرفع بأنها ضعيفة ومردودة فقال: وقُرِئ أيضاً: (فإِمَّا تَرَيْنَ) بإسكان الياء وتخفيف النون، وهي قراءة ضعيفة مردودة من وجهين:

أحدهما: «إِنَّ ما جاء في القرآن، وفي الكلام الفصيح من أفعال الشرط مع (ما) المؤكّدة مؤكّدٌ بالنون الثقيلة وهو الوجه والقياس».

والثاني: إِثبات النون التي هي عَلَمُ الرفعِ في حال الجزم» (المنتجب الهمذاني، ٢٠٠٦، الصفحات ٣٥٩/٤–٣٦٠) .

فيتضح في قول الهمذاني أنَّ الوجه والقياس في أفعال الشرط المسبوقة بـ(إن) المدعمة بـ(ما) المؤكِّدة هو أنَّها تكون مؤكَّدة بنون التوكيد الثقيلة مع حذف نون رفع الفعل، وهذا ما خالفته قراءة طلحة (تَرَيْنَ) إذ لم يؤكَّد الفعل، ولم تحذف نون الرفع، وهو ما خالف القياس وما عليه الشواهد القرآنية من أفعال الشرط المسبوقة بـ(إن) المدغمة بـ(ما)، والتي جاءت مؤكَّدة بنون التوكيد وفي ذلك قال الدكتور محمد عبد الخالق عضيمة فقال: «وقع المضارع بعد (إِنْ) الشرطية المدغمة بـ(ما) الزائدة في عشرين موضعًا في القران، وكان مؤكداً بالنون الشديدة في جميع المواقع، وجاء المضارع غير مؤكَّد في قراءةٍ شاذةٍ في قوله تعالى:(فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا فَقُولِي إِنِّي نَذَرْتُ لِلرَّحْمَٰنِ صَوْمًا) [مريم: ٢٧]» (عضيمة، ٢٠٠٤، صفحة ٤٥٣/٣).

ومما تقدَّم فإِنَّ ثبوت نون رفع المضارع المسبوق بـ(إِن) الجازمة المدغمة بـ(ما) في قراءة طلحة (فإِمَّا ترِيْنَ) وبقاء الفعل (ترِينَ) من دون توكيد بنون التوكيد الثقيلة لم يكن له نظيرٌ واحدٌ في القرآن يدعمه، وعليه كان الأولى بالعكبري أَنْ يكون حكمه على بقاءِ نون الفعل في قراءة (فإِمَّا ترِيْنَ) المسبوقة بـ(إِنْ) الجازمة والمدغمة بـ(ما)، ومِن دون توكيد الفعل بنون التوكيد، ليس بعيداً، بل ممتنعاً ذلك.

الخاتمة :

توصل البحث إلى جملة من النتائج، أهمها هي :

١– يرى ابن عصفور أن(شتان) بمعنى (بعُد) وذلك فيما نقله عنه محب الدين الحلبي ، وقد رد الحلبي ذلك بانه بعيد وتوصل البحث الى عدم جواز جعل شتان بمعنى (بعُد) .

٢– ذهب النحاس أن تعدي الفعل باللام في قراءة (طاوعت له) بعيد ، والصحيح عنده عدم تعديه باللام لأنه يقال : طاوعته نفسه ، وذهب البحث الى امتناع تلك القراءة لمخالفتها المعنى .

٣– يرى ابن الدهان أن فعل الاثنين المؤكد والمسبوق بجازم يكون معرباً وذلك في: (ولاتضربان زيداً) وقد رد ذلك الرأي ابن الخباز واصفا إياه بالبعيد ، وقد رجح البحث ما يراه ابن الخباز بان الفعل مبني لا معرب كما يرى ابن الدهان.

٤– وصف العكبري عدم جزم الفعل بـ(أن) المدغمة بـ(ما) في قراءة (ترين) بأنه بعيد وما يراه البحث هو امتناع ذلك وليس فقط بعيد .

المراجع:

القرآن الكريم .

– أبو الحسن المجاشعي بالولاء البلخي البصري الأخفش الأوسط. (١٩٩٠). معاني القرآن (الطبعة ١). (تحقيق: هدى محمود

قراءة) القاهرة، مصر: مكتبة الخانجي.
– أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي الشافعي النيسابوري. (١٤٣٠هـ). التفسير البسيط (الطبعة ١). عمادة البحث العلمي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.
– أبو الحسن علي بن محمد بن علي ابن خروف الأشبيلي. (١٤١٩هـ). شرح جمل الزجاجي. (تحقيق: د. سلوى محمد عمر عرب) مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية: معهد البعثة العلمية بجامعة أم القرى.
– أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن حبيب البصري البغدادي الماوردي. (دون تاريخ). النكت والعيون. (تحقيق: السيد بن عبد المقصود بن عبد الرحيم) بيروت، لبنان: دار الكتب العلمية.
– أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد الحضرمي الإشبيلي ابن عصفور. (١٤١٨هـ). المقرب (الطبعة ١). (تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض) بيروت، لبنان: دار الكتب العلمية.
– أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي المبرد. (دون تاريخ). المقتضب. (تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة) بيروت: عالم الكتب.
– أبو الفتح عثمان الموصلي ابن جني. (١٩٩٠). المحتسب في تبيين وجوه شواذ القرات والإيضاح عنها. وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية.
– أبو الفتح عثمان الموصلي ابن جني. (٢٠٠٠). سر صناعة الإعراب (الطبعة ١). بيروت، لبنان: دار الكتب العلمية.
– أبو الفتح عثمان الموصلي ابن جني. (دون تاريخ). اللمع في العربية. (تحقيق: فائز فارس) الكويت: دار الكتب الثقافية.
– أبو الفداء عماد الدين إسماعيل بن علي بن محمود بن محمد بن عمر بن أيوب الملك المؤيد ابن شاهنشاه. (دون تاريخ). الكناش في فني النحو والصرف.
– أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد ابن حجر العسقلاني. (١٤١٥هـ). الإصابة في تمييز الصحابة (الطبعة ١). (تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض) بيروت، لبنان: دار الكتب العلمية.
– أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن علي الأنصاري الرويفعي الأفريقي ابن منظور. (١٤١٤هـ). لسان العرب (الطبعة ٣). بيروت: دار صادر.
– أبو بشر عمر بن عثمان بن قنبر سيبويه. (دون تاريخ). الكتاب (الطبعة ١). (تحقيق : عبد السلام محمد هارون) بيروت: دار الجيل.
– أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي. (١٩٨٧). جمهرة اللغة (الطبعة ١). (تحقيق: رمزي منير بعلبكي) بيروت، لبنان: دار العلم للملايين.
– أبو بكر محمد بن سهل ابن السراج. (١٩٩٦). الأصول في النحو (الطبعة ١). (تحقيق: عبد الحسين الفتلي) بيروت، لبنان: مؤسسة الرسالة.
– أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي. (١٩٦٩). التبيان في تفسير القرآن. النجف الأشرف، العراق: مطبعة النعمان.
– أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي النحاس. (١٤٢١هـ). إعراب القرآن (الطبعة ١). (وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم) بيروت، لبنان: دار الكتب العلمية.
– أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء. (دون تاريخ). معاني القرآن (الطبعة ١). (تحقيق: أحمد يوسف النجاتي ومحمد علي النجار وعبد الفتاح اسماعيل الشلبي) مصر: الدار المصرية للتأليف والترجمة.
– أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي. (دون تاريخ). كتاب العين. (تحقيق: د. مهدي المخزومي ود. إبراهيم السامرائي) دار ومكتبة الهلال.
– أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو البصري ابن تميم الفراهيدي. (١٩٩٥). الجمل في النحو (الطبعة ٥). (تحقيق: د. فخر الدين قباوة)
– أبو عبد الله شمس الدين محمد بن علي الدمشقي الصالحي ابن طولون. (٢٠٠٢). شرح ابن طولون على ألفية ابن مالك (الطبعة ١). (تحقيق وتعليق: د. عبد الحميد جاسم محمد الفياض الكبيسي) بيروت، لبنان: دار الكتب العلمية.
– أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي فخر الدين الرازي. (١٤٢٠هـ). التفسير الكبير أو مفاتيح الغيب (الطبعة ٣). بيروت: دار إحياء التراث العربي.
– أبو علي الفضل بن الحسن الطبرسي. (٢٠٠٩). مجمع البيان في تفسير القرآن (الطبعة ٢). بيروت، لبنان: دار المرتضى.
– أبو علي الفارسي العضدي. (١٩٦٩). الإيضاح (الطبعة ١). (تحقيق: د. حسن شاذلي فرهود) مركز النخب العلمية.
– أبو عمر جمال الدين عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس ابن حاجب المالكي. (٢٠١٠). الشافية في علمي التصريف والخط (الطبعة ١). (تحقيق: د. صالح عبد العظيم الشاعر) القاهرة، مصر: مكتبة الآداب.
– أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المصري المالكي المرادي. (١٩٩٢). الجنى الداني في حروف المعاني (الطبعة ١). (تحقيق: د. فخر الدين قباوة، وأ. محمد نديم فاضل) بيروت، لبنان: دار الكتب العلمية.

– أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام ابن عطية الاندلسي. (١٤٢٢هـ). المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (الطبعة ١). (تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد) بيروت، لبنان: دار الكتب العلمية.
– أبو محمد عبد الله بن أحمد ابن الخشاب. (١٩٧٢). المرتجل في شرح الجمل. (تحقيق: علي حيدر) دمشق.
– أبو محمد مكي بن أبي طالب حموش بن محمد بن مختار القيسي القرطبي المالكي القيرواني الأندلسي. (١٤٠٥هـ). مشكل إعراب القرآن (الطبعة ٢). (تحقيق: د. حاتم صالح الضامن) بيروت، لبنان: مؤسسة الرسالة.
– أبو منصور محمد بن أحمد بن الهروي الأزهري. (٢٠٠١). تهذيب اللغة. (تحقيق: محمد عوض مرعب) بيروت، لبنان: دار إحياء التراث العربي.
– أبو نصر إسماعيل بن حماد الفارابي الجوهري. (١٩٨٧). الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية (الطبعة ٤). (تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار) بيروت: دار العلم للملايين.
– أحمد بن حسين ابن الخباز. (٢٠٠٧). توجيه اللمع (الطبعة ٢). (دراسة وتحقيق: د. فايز زكي محمد دياب) مصر: دار السلام.المنتجب الهمذاني. (٢٠٠٦). الكتاب الفريد في إعراب القران المجيد (الطبعة ١). (حقق نصوصه وخرجه وعلق عليه: محمد حسام الدين الفتيح) المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية: دار الزمان للنشر والتوزيع.
– بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العيني. (٢٠١٠). المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية (الطبعة ١). (تحقيق: د. محمد علي فاخر ود. أحمد محمد توفيق السوداني، ود. عبد العزيز محمد فاخر) القاهرة، مصر: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع.
بهاء الدين عبد الله ابن عقيل. (دون تاريخ). شرح ابن عقيل (الطبعة ٩). قم: مطبعة أمير.
– جار الله أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد الزمخشري. (١٤٠٧). الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل (الطبعة ٣). بيروت، لبنان: دار الكتاب العربي.
– جار الله أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد الزمخشري. (١٩٨٩). أساس البلاغة (الطبعة ١). (تحقيق: محمد باسل عيون السود) بيروت، لبنان: دار الكتب العلمية.
رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي. (١٩٧٥). شرح الرضي على الكافية. (تحقيق: د. يوسف حسن عمر) ليبيا: جامعة قار يونس.
– زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي الرازي. (١٩٩٩). مختار الصحاح (الطبعة ٥). (تحقيق: يوسف الشيخ) صيدا – بيروت، لبنان: المكتبة العصرية– الدار النموذجية.
– زين الدين خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاوي الأزهري المصري الوقاد. (٢٠٠٠). شرح التصريح على التوضيح (الطبعة ١). بيروت، لبنان: دار الكتب العلمية.
– سعيد بن محمد بن أحمد الأفغاني. (٢٠٠٣). الموجز في قواعد اللّغة العربيَّة (الطبعة ١). بيروت، لبنان: دار الفكر.
– شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي القرطبي. (١٩٦٤). الجامع لأحكام القرآن المعروف بـ (تفسير القرطبي) (الطبعة ٢). (تحقيق: أحمد الردوني وإبراهيم اطيمش) القاهرة، مصر: دار الكتب المصرية.
– عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد أبو البركات الأنباري. (٢٠٠٤). أسرار العربية (الطبعة ١). (عني بتحقيقه: محمد بهجت البيطار وعاصم بهجت البيطار) دمشق، سوريا: دار البشائر.
– علي بن الحسين بن علي أبو الحسن نور الدين جامع العلوم الأصفهاني الباقولي. (١٤٢٠هـ). إعراب القرآن المنسوب للزجاج (الطبعة ٤). (تحقيق: إبراهيم الإبياري) بيروت، لبنان: دار الكتب اللبنانية.
–كمال الدين عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد النحوي أبو البركات الأنباري. (دون تاريخ). الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين،. (تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد) القاهرة، مصر: دار الطلائع – نصر.
– محب الدين أبو البقاء عبد الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي العكبري. (١٩٩٥). اللباب في علل البناء والإعراب (الطبعة ١). (تحقيق: عبد الإله النبهان) دمشق، سوريا: دار الفكر.
محمد بن سعد بن منيع الزهري ابن سعد. (٢٠٠١). الطبقات الكبيرة (الطبعة ١). (تحقيق: علي محمد عمر) القاهرة، مصر: مكتبة الخانجي.
– محمد بن يوسف بن أحمد محب الدين الحلبي المصري ناظر الجيش. (١٤٢٨هـ). تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (الطبعة ١). (تحقيق: أ.د. علي محمد فاخر وآخرون) القاهرة، مصر: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة.
محمد عبد الخالق عضيمة. (٢٠٠٤). دراسات لأسلوب القرآن الكريم. القاهرة: دار الحديث.
– موفق الدين أبو البقاء يعيش بن علي الموصلي ابن يعيش. (٢٠٠١). شرح المفصل (الطبعة ١). (قدم له ووضع هوامشه وفهارسه: د. إميل بديع يعقوب) بيروت، لبنان: دار الكتب العلمية.
– ناصر الدين أبو سعيد عبد الله بن عمر بن محمد البيضاوي الشيرازي. (١٤١٨هـ). أنوار التنزيل وأسرار التأويل (الطبعة ١). (تحقيق: محمد عبد الرحمن المرعشي) بيروت، لبنان: دار إحياء التراث العربي.